باعتبار ان الالف واللام للحقيقة واستحالة الحقيقة ملزومة لاستحالة كل
فرد من افرادها وهي العدمات الثلاث وقد علم ان استحالة اللازم تؤذن
باستحالة الملزوم وهذا التقرير للشيخ ابي محمد عبد القادر بن خونة واستبعد
واستبعد بان القول ان الوجود سلبي خلاف ما درج عليه الشيخ ايضا في
شرحه وكذا كون الالف واللام للاستغراق او للحقيقة لم يذكره ايضا فيه
بقي العطف الذي ذكر بالقول لم يذكره الا فيما سبق حيث ذكر الواجبات والانها
في المستحيلات والاولى حمل كلامه على ما يؤخذ من شرحه فيقال ان رد عين الوجود
لا يفيد كونه واجبا فعطف القدم والبقاء عليه من عطف الخاص على العام وان
رد عين يفيد كونه فعطفهما عليه من عطف اللازم على الملزوم اذ كل من وجب
وجوده وجب له القدم والبقاء ومن وجب له القدم والبقاء لزم ان يكون واجب
الوجود فاللازم مساو واجب للملزوم وكذا يقال من عطف القدم والحدوث على العدم
ان راعينا الا بقيد الاستحالة جاء عطف الخاص على العام وان راعينا الا
ستحالة الثلاثة كان من عطف اللازم على الملزوم لان كل من يستحيل عليه العدم
على الاطلاق يلزم ان يستحيل عليه القدم وطرو العدم وهذا هو الذي يدل عليه
كلامه في الشرح فانه قال اولا والعدم نقيض الصفة الاولى وهي الوجود وطرو
العدم نقيض الثالثة وهي البقاء فذكر الثلاثة الواجبات مجردة عن لفظ الوجوب
وذكر نقائضها مجردة عن لفظ استحالة فهنا يكون عطف الخاص على العام في المو
ضعين ايضا الوجود وما عطف عليه والعدم وما عطف عليه ثم قال في الشرح وا
ستحالة العدم تستلزم استحالة الصفتين الاخيرتين مصرح بالاستلزام وقيد

العدم

صلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه

31

العدم بالاستحالة فيأتي عليه عطف اللازم على الملزوم في المستحيلات الثلاثة
واشار المؤلف بالاتها الواجبات الثلاثة بقوله وبهذا نعرف ان وجوب الوجود
له تعالى يستلزم وجوب القدم والبقاء له تعالى فصرح ايضا بالاستلزام و
قيد كل صفة بالوجوب فهذا يحسن ان يكون من عطف اللازم على الملزوم في
الموضعين ايضا والمماثلة للحوادث بان يكون جرما اي تأخذ ذاته العلية
قدرا من الفراغ ثم هاته الرابعة من المستحيلات ولما كانت الحوادث
منحصرة في الاجرام والاعراض انحصرت الاعراض فيهم المماثلة فيهما واشار
المصنف الى الاول من نوعي الحوادث بقوله بان يكون جرما اي تحصل المماثلة
للحوادث بسبب كونه جرما اي فيسر الجرم بانه يأخذ قدرا من الفراغ وذلك هو الحيز
الذي لا يعقل بدونها وهو التحيز ويقع هنا في عبارة اهل الفن الفاظ ثلاثة
وهي المتحيز والتحيز والحيز فالمتحيز الجرم والتحيز اخذه قدر ذاته من الفراغ
والحيز المأخوذ من الفراغ وبعضهم يفسر التحيز بالمانع ان يأخذ بحل
غيره محله والتحيز بالممانعة علما مطلق الحيز فيشترك فيه الشفاف
والكثيف واما التحيز الذي هو الممانعة فيختص به الكثيف واما الاجرام
الشفافة فلا تمانع بينها لما جاء في الحديث ان لله ملكا ملأ ثلث الكون ولله
ملكا ملأ ثلثي الكون ولله ملكا ملأ الكون كله وعبر المصنف بالجرم دون
الجسم ليشمل المركب وغيره وهو الجوهر الفرد وهو الذي يبلغ في الدقة
الحد لا يقبل القسمة والجسم ما تركب من جوهرين فاكثر فهو اخص فتقول
كل جسم جرم ولا ينعكس الاجزاء يأتي اشار الى الثاني من نوعي الحوادث وهو

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)